موقع الدين في الخطابين النقابيين
العمالي والطلابي في تونس

د. سالم لبيض

قسم علم الاجتماع

المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس

تمثل نهاية الحرب العالمية الثانية الفترة التي ستشهد ولادة حركة اجتماعية فاعلة ومؤسسة في القطاعين العمالي والطلابي وذلك بتأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946 والإتحاد العام لطلبة تونس سنة 1953 . وفي حين كان تعامل المنظمة الأولى مع الدين براغماتيا حيث تم استغلال الخطاب الديني في التعبئة ضد الإدارة الاستعمارية الفرنسية ثم تهميش ذلك الخطاب منذ ظهور الدولة الحديثة سنة 1957 التي كان الإتحاد شريكا في تأسيسها ، كان موقف المنظمة الثانية منذ البداية لائيكيا معاديا للدين في أحيان كثيرة . عوامل كثيرة ساعدت على تبلور

الموقف النقابي العمالي والطلابي من الدين ، أولا هو نشأة ذلك الخطاب في ظل صعود التيار الاشتراكي المتأثر بالأيديولوجيا الماركسية ، ثانيا هو عودة خريجي الجامعات الفرنسية الذين تولوا مقاليد الأمور في الحركة الوطنية والنقابية والطلابية وصعود بعضهم إلى هرم السلطة . وقد تميز أولائك الخريجون بتبنيهم خطابا تحديثيا لائيكيا متأثرا بالعصرنة الغربية ينظر إلى الدين على أنه عنصرا معيقا لتطور المجتمع وتقدمه. ولم تكن الدولة بخياريها الاشتراكي طيلة عشرية الستينات والليبرالي أثناء العقود التالية لتلك العشرية بمنأى عن ذلك الخطاب فقد عرفت الفترة الممتدة من سنة 1957 تاريخ تغيير النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين هيمنة شبه كلية ل"حزب الدولة" وهو الحزب الاشتراكي الدستوري على كلا التنظيمين النقابيين وما يعنيه ذلك من تأثير في الخطاب الديني لاسيما في ظل الصراع الذي نشب بين السلطة والحركة الإسلامية ممثلة في الاتجاه الإسلامي آنذاك.

I - الإسلام في خطاب الاتحاد العام التونسي للشغل :

يرتبط حضور الإسلام في خطاب الاتحاد العام التونسي للشغل بالدور الذي لعبه الشيخ "محمد الفاضل بن عاشور" بصفته الرئيس الشرفي للمنظمة النقابية خلال العامين الأولين من تجربتها. فهو الذي حاول تقديم قراءة تأصيلية للعمل النقابي بما ينسجم مع الإسلام. فبمناسبة الاحتفالات بغرة ماي 1946 ألقى الشيخ خطابا جاء فيه "فنحن في جامعة بنيت على أصول تشريعية متينة جاء بها الإسلام، فإذا تحققت أمانينا تحقق لنا أن كافة المجتمعين مستعدون للإعلان بأنهم مناصرون للاتحاد العام بمقتضى التعاليم الإسلامية القاضية بهدم الفوارق بين الطبقات، وأن كل واحد باعتباره مسلما يجب أن يعتبر نفسه جنديا في قضية العملة باعتبار أن العامل هو طبقة اجتماعية أوجدها الإسلام وأعطى لها حقوقها وحرياتها " (جريدة النهضة بتاريخ 1ماي 1946). لقد كان الشيخ "ابن عاشور" بهذا الموقف يؤسس لخطاب نقابي متماه مع قناعته ليس كمسلم فقط وإنما كدارس متخصص

في علوم الدين. ومن ثمة يعمل على نزع احتكار العمل النقابي عن الكنفدرالية العامة للشغل المعروفة ب "س ج ت" وهي النقابات الفرنسية الأصل التي غيرت اسمها إلى الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي الذي يسيطر عليه الشيوعيون. واستمر الشيخ "ابن عاشور" في خطاباته مؤكدا أنه "إذا كانت هناك نحلة تدعي أنها عدوة لرأس المال غير الإسلام فهي كاذبة لأن الإسلام سبق جميع هذه النحل، وأن احترام حقوق العامل في العصور الأخيرة مقتبس من تعاليم الإسلام "(ضيف الله م. ب س1: 247). ونتيجة لمثل تلك المواقف اتهم "ابن عاشور" بالتعصب الديني من قبل "فرحات حشاد " نفسه الذي صرح بذلك لصحيفة النهضة قائلا "أعلم أنهم يرموننا بأننا منظمة وطنية بل عنصرية ولا خطأ من هذا الزعم...غير أننا لسنا بالماليين ولا المتعصبين في المضمار الديني.." (جريدة **النهضة** بتاريخ 1 أوت 1947). لقد تزامن ذلك التصريح مع إبعاد الشيخ "ابن عاشور"عن الرئاسة الشرفية للاتحاد، وسيكون ذلك بمثابة بداية القطيعة في تعامل المنظمة النقابية مع الإسلام وهو ما سيتحول تدريجيا إلى موقف ثابت يخفي نزعة لائكية تقوم على إقصاء الدين من الخطاب النقابي. تبلور هذا الاتجاه منذ أن اختار الاتحاد الانحياز إلى الشق البورقيبي في الصراع بين جناحي الحركة الوطنية المشار إليه سلفا وذلك بداية من المشاركة في مؤتمر الحزب الدستوري في صفاقس سنة 1955 ثم الدخول في شراكة مع هذا الحزب في التأسيس للدولة الحديثة. ولما كان قيام تلك الدولة على أنقاض مجموعات المقاومة اليوسفية ذات التوجه العربي الإسلامي والنخب الزيتونية الموالية لها، فإن الاتحاد سيجد نفسه مضطرا لتبني خيارات الدولة وهي المتأثرة بخلفيات النخب الفرنكفونية المتناغمة مع "بورقيبة" وتصوراته وهو ما سيحكم موقف المنظمة النقابية تجاه المسألة الدينية التي ستغيب تماما من خطاب الاتحاد طيلة حقبة الخمسينات والستينات والسبعينات. لقد تميزت تلك العشريات بالتأثير الواضح للحزب الحاكم في المؤسسة النقابية وفي خطابها إلى درجة التماهي حتى أن الصحافة النقابية خصصت حيزا من مساحتها للدعاية للاتجاه الاشتراكي – التعاضدي الذي تبنته السلطة في الستينات من ذلك المقال الحامل لعنوان "الاتجاه

الاشتراكي الأصيل في المجتمع العربي الإسلامي "(كتب المقال عمر سعيدان ونشر في جريدة **الشعب** عدد 46 / 1نوفمبر 1965.) أو مقال "الإسلام دين التطور"(كتب المقال أبو القاسم محمد كرو ونشر في جريدة **الشعب** عدد 50 بتاريخ 16 جانفي 1966.). عدا ذلك فإن الصحافة النقابية لم تنفتح على الجانب الديني في الحياة العمالية، ويلاحظ استمرار الغموض بل الإقصاء التام لكل ما هو ديني منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي إلى اليوم ولعل استمرارية ذلك الموقف يعزى إلى سيطرة النخب اليسارية والقومية العربية ذات الخلفية العلمانية على المنظمة النقابية بعد أن حدت تلك النخب من التأثير الدستوري. وربما نفهم كيف تحولت جريدة الشعب إلى منبر معاد لحركة النهضة ذات التوجه الإسلامي لما أصدرت هذه الحركة بيانا تدين فيه تهميش وزير التربية والعلوم "محمد الشرفي " التربية الإسلامية في مشروعه للإصلاح التربوي سنة 1991. ويمكن القول أن الاتحاد بقي ينتظر 60 سنة بعد تأسيسه ليصدر بيانا يستنكر فيه الاعتداء على الرسول الكريم في بعض الدول الأوربية دون أن ينسى الإشارة إلى حرية التعبير باعتبارها إرثا إنسانيا. وبقدر ما يعود الموقف الأول إلى تنامي الفعل لبعض المجموعات القومية واليسارية التي قطعت مع اللائكية وباتت تعطي مكانة أكبر للإسلام في خطابها، فإن الموقف الثاني يحيل على القيود المفروضة على الاتحاد بسبب ارتباطه بمنظمة السيزل وما تمليه عليه من مواقف والتزامات (جاء في البيان الممضى من قبل الأمين العام للاتحاد المؤرخ في 7 فيفري 2006 "قامت بعض الصحف الدنماركية والنرويجية بنشر بعض الرسوم المسيئة للرسول الكريم ص متعمدة بذلك استفزاز مشاعر المسلمين من مختلف أنحاء العالم ... وقد أثارت هذه الرسوم ذات الطابع العنصري ردود أفعال رسمية وشعبية في الوطن العربي والعالم الإسلامي ...والمكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل ومن خلال كل النقابيين والشغالين لا يسعه إلا أن يعبر عن إدانته الشديدة لما أقدمت عليه هذه الصحف من إساءة للدين الإسلامي الحنيف ... والمكتب التنفيذي للاتحاد إذ يؤكد على الحق في التعبير عن الاحتجاج والاستياء

بالطرق السلمية فإنه يرفض أعمال العنف التي رافقت الاحتجاجات في بعض الأقطار العربية والإسلامية ...".)

كما يبرز عمق الفهم اللائكي بحسب النقابات، ففي حين اعتبرت نقابة التعليم الثانوي وهي من أقوى النقابات في الاتحاد، أن ما قامت به بعض الصحف الغربية من نشر "صور مسيئة لشخص الرسول محمد " تندرج ضمن الإساءة لمشاعر المسلمين وعقيدتهم تقف وراءها الولايات المتحدة "بهدف ضرب الهوية العربية "، كما اعتبرت أن "الادعاء الإمبريالي الأمريكي البريطاني الفرنسي المتشدق باستنكار الإساءة للإسلام يهدف إلى محاولة هذه القوى تلميع صورتها في الوطن العربي بعد المجازر التي ارتكبتها وترتكبها يوميا في العراق وفلسطين..."وذكرت النقابة بمواقف بعض المراجع الدينية مثل شيخ الأزهر وبعض المرجعيات الشيعية المؤيد لاحتلال العراق واصفة موقفها من الرسوم المسيئة للرسول بالنفاق (انظر بيان النقابة العامة للتعليم الثانوي المؤرخ في 9 فيفري 2006 والممضى من قبل كاتبها العام). فإن موقف نقابة التعليم الأساسي من هذه المسألة كان أكثر تعبيرا عن الوعي بالانتماء الإسلامي بالإضافة للانتماء العربي(جاء في بيان النقابة العامة للتعليم الأساسي المؤرخ في 5 فيفري 2006 الممضى من قبل كاتبها العام ما يلي :" إثر نشر صحيفة دنمركية صورا كريكاتورية سعيا منها للإساءة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ونسج بعض الصحف الأوربية الأخرى على منوالها في خطوة خطيرة وغير مسبوقة للاعتداء على أقدس مقدساتنا وركن ثابت من هويتنا العربية والإسلامية وأسمى رموزنا فإن النقابة العامة للتعليم الأساسي تدين بشدة هذه الممارسات وتعبر عن استيائها واستنكارها لما تتعرض له مقدساتنا ورموزنا الحضارية ...".)

II – جذور الخلفية الدينية في الخطاب الطلابي : مسألة الزواج المختلط:

احتلت مسألة الزواج المختلط وخاصة زواج التونسيين بالفرنسيات مكانا متميزا في الجدل الدائر في المجتمع ككل وفي الأوساط الطلابية من الدارسين في الجامعات الفرنسية على وجه الخصوص على الرغم من عدم انتشار تلك الظاهرة في

تونس انتشارا واسعا (Mizouri L. 1998: 356) (تشير تلك الدراسة إلى أن الزواج المختلط لم يبدأ في الظهور في تونس إلا بداية من سنة 1925- 1930 وأن حالات ذلك النمط من الزواج لم تتجاوز 75 حالة سنة 1948.)

إن إجازة الشرع الإسلامي زواج المسلم بكتابية يهودية أو مسيحية لم يحل دون إثارة تلك المسألة وإدراجها ضمن أشغال المؤتمر الثالث "لجمعية طلبة شمال إفريقيا". ففي تقرير تقدم به "المنجي سليم" الذي سيصبح لاحقا وجها بارزا في الحركة الوطنية، يحمل عنوان "حقوق وواجبات الطالب" جاء فيه ما يلي : "هنا وجب علينا الكلام على داء أصاب البعض من طلبتنا وعددهم قليل جدا من حسن المقادير وهو التعلق بالبنات الأجنبيات وخصوصا الفرنسويات منهن: وجب علينا هذا الكلام لتبرير ساحتنا أمام شعبنا من هفوة عظيمة ارتكبها بعضنا حتى يتيقن أننا لا نوافقهم عليها ولا نعذرهم بل إننا لهم فيها من أشد المعارضين. يقول المتزوجون بالفرنسويات أن " فعلهم هذا أمر شخصي لا دخل لنا فيه ولا مساس بمصلحة البلاد أو مضرتها. ويزعمون أنهم بذلك سعداء حيث أنهم سئموا الزواج ببنات جلدتهم اللاتي يعبرون عنهن "بالبقرات" لا يقدرون على فهم الطالب المثقف المذكر. على أن فعلهم لا يصدهم بحال من الأحوال عن العمل في سبيل وطنهم العزيز ولا يطفئ لهم حماسهم القوي وإحساسهم الشريف نحو بلادهم. وأنهم مستعدون أكثر من غيرهم على تضحية أنفسهم وما عز لديهم غير أن التضحية لا تتعلق بالزواج ولا يعقل أن نطلب من الرجل الزواج ببقرة لفائدة بلاده تلك هي الاعتذارات والحجج التي يأتي المتزوجون بالأجنبيات لتأييد فعلهم أو تبرير ساحتهم ولو كانت ضمائرهم خالصة هادئة لما ادعوا أن نسائهم سيسلمن وسيحجبن مثل أمهاتهم ولما احتاجوا قبل الزواج للكذب وادعاء ما لا وجود له. لئن أعجبتم الظواهر من لبس وزي وقراءة وكتابة سطحية فإنهم لا ينكرون أن أخلاق أزواجهم الأوربيات بعيدة أشواطا عن أخلاق إخوتهم المسلمات من حياة ولطف ومجاملة وحسن معاشرة كونتها عوائد إسلامية وتربية عائلية دأبها المحافظة على شرفها وحرمتها وكرامة أعضائها. وكل من تزوج

بأوروبية أحسن بذلك عندما استيقظ من منامه وغلطته فتحسر وندم حيث لا ينفع الندم.

وهل يستطيع شخص إثبات أن الزواج بالأجنبية أمرا شخصيا محضا ولا تداخل لما فيه؟ كيف تتفق امرأته مع "البقرة" وكيف يمكنها العيش بين أهله؟ وإذا ما تحمل والده كل المشاق وسوء المعاشرة لأجله فهل تبقى العالة بعد ذلك على جمالها وحسنها؟ وإذا فسدت العائلة فهل لا يتسبب عن ذلك فساد المجتمع بأسره؟

إخواني الكرام

حكم رجال العلم كلهم بالتباعد عن المتجنس لأنه أخرج نفسه وذريته طوعا من أحكام الشريعة الإسلامية. بل لا أرى فرقا بين المتجنس والمتزوج بفرنساويات سوى الأول جنى على نفسه وذريته فقط بإخراجها من أحكام الشريعة المطهرة. فلماذا نقاطع المتجنس بجنسية غير إسلامية ولا نقاطع المتزوج بامرأة أوروبية ؟

يجب علينا نحن طلبة الشمال الإفريقي أن نقاطع تمام المقاطعة من تزوج منا بأجنبية بمثل ما نقاطع المتجنس من نسله كله من قومية أبائه وأجداده وجعلهم فرنسيون حسبما تقتضيه القوانين. ولا يؤاخذنا أحد إذا دافعنا على ديننا وإذا نكرنا من أبناءه من الملة التي نرمي إلى تأييدها وإبرازها من القيود المسلطة عليها. يجب على الشعب التونسي قاطبا أن يدافع على حياته وأن يقاطع المتزوجون بالأجنبيات مهما كانت قيمة مسؤوليتهم في المصاب الجسيم الذي سلطوه عليه.

وخلاصة الأمر نشترط على الطالب أن يكون قائما بلغته وتاريخ أبائه وأن لا ينقطع عن دروسه وسط السنة وأن لا يكرر سنته وأن لا يتزوج بأجنبية وأن يشتغل بحرفته في بلاده بعد إتمام دراسته...الخ". (**تقرير جمعية شمال إفريقيا.** 1933: 114.111).

أثيرت مسألة الزواج بالأجنبيات من قبل الطلبة التونسيين والمغاربة الدارسين في فرنسا كمسألة وطنية ودينية قبل أن تكون شأنا شخصيا خاصا. وهي على درجة كبيرة من الخطورة لما لها من تأثير على العادات والتقاليد والأخلاق والعائلة وما قد تسببه من فساد في اللغة والدين. لقد أثار التقرير الضرر المعنوي والمادي الذي

يحصل للفتيات أصيلات بلدان أولئك الطلبة باعتبارهن أولى بالزواج من أبناء جلدتهن ولكن الحاصل غير ذلك إذ أن كثيرا من أولئك الطلبة لم يعد يرى في أولئك الفتيات سوى كائنات غريزية هن أقرب إلى البقر منه إلى البشر وهنا يؤكد التقرير على ما يمكن أن توفره أولئك الفتيات من أخلاق حميدة وحسن معاشرة وحياء وحفاظ على الشرف لا يمكن أن يتوفر لدى الأوربيات بالرغم مما قد تبديه تلك النسوة من استعداد لاعتناق الإسلام ولباس الحجاب. ومن ثمة الدعوة إلى مقاطعته. وللتصدي لتلك الظاهرة دعا التقرير الطلبة المغاربة إلى التمكن من اللغة العربية والمثابرة في الدراسة الجامعية والعودة إلى أرض الوطن للاشتغال بعد التخرج. وقد كان لذلك التقرير تأثيرات واضحة على أشغال مؤتمر تلك الجمعية حتى أنها أقرت في اختتام الأشغال ما يلي " يشترط على الطالب أن يكون قائما بلغته وتاريخ آبائه وأجداده وأن لا ينقطع عن دروسه وأن لا يتزوج بأجنبية وأن يشتغل بحرفة بلاده" (بن يوسف ع. 1999- 2000.). لقد كان لذلك الخيار صدى واسع في مختلف الأوساط ففي حين ثمنه طلبة الجامع الأعظم والمعاهد الثانوية واعتبرته النخبة السياسية شكلا من أشكال المعارضة السياسية الاستعمارية استاءت منه الأوساط الفرنسية الرسمية والشعبية وكان مركز اهتمام في الصحف الفرنسية الصادرة بتونس وفرنسا(بن يوسف ع. 1999- 2000: 93).

III- الموقف من الدين في الخطاب النقابي الطلابي :

1- الاتحاد العام لطلبة تونس :

لقد نص البند الأول من النظام الأساسي للاتحاد العام لطلبة تونس في صيغته الأولى في بداية الخمسينات من القرن العشرين أنه يمنع على نفسه كل مناقشة سياسية أو دينية. وفي حين أهمل الشطر الأول من ذلك البند إهمالا تاما فإن الشطر الثاني منه المتعلق بالدين وقع الالتزام به التزاما حرفيا. فقد غابت أية إشارة إلي الدين سواء في الصحافة الطالبية أو في مختلف اللوائح التي صادقت عليها مؤتمرات الاتحاد. لا شك أن ذلك لا يخلو من خلفية لائكية بهدف تجاوز الخلافات والفروقات بسبب الدين أو المذهب داخل الاتحاد. وقد جاء في إحدى لوائح المؤتمر

الأول للاتحاد أن لا مجال لوجود تعصب ديني أو كره للأجانب في تونس.إن هذا الموقف لا يستهدف طمأنة الأجانب ومن ذلك الطلاب فقط وإنما يهدف إلى جلب الطلبة غير المسلمين إلى خطيرة الاتحاد سواء منهم الفرنسيين المقيمين بتونس أو اليهود. وربما في هذا الإطار يمكن أن نفهم النداء الذي احتوته اللائحة العامة للمؤتمر الثاني للاتحاد بعنوان نداء إلى مواطنينا الطلبة الإسرائيليين (ضيف اللّه م. ب س2: 3) لكن ذلك الخطاب اللائكي لا يمكن عزله عن النخبة السياسية التي حكمت تونس بداية من سنة 1957 وهي نخبة في غالبيتها من خرجي الجامعات والمدارس الفرنسية وهي متأثرة بالنظام السياسي الفرنسي ذي الطابع العلماني. كما أن "بورقيبة" رئيس الحزب الدستوري الجديد الحاكم آنذاك ورئيس الدولة له مواقف من الدين أشرنا إليها سلفا في بداية هذا العمل تضع في غالبيتها الدين في موضع الدونية. وهو ما تشترك فيه معه النخبة الطلابية المسيطرة على الاتحاد في الخمسينات والستينات. وقد استمر الأمر على نفس الشاكلة مع التحول الذي طرأ على الاتحاد بعد مؤتمره الثامن عشر الخارق للعادة بكلية الحقوق سنة 1988 حيث سيطرت على المنظمة النقابية الطلابية مجموعات اليسار الطلابي التي تحتكم على تنوعها إلى خلفية أيديولوجية كان أسس لها منظرها "كارل ماركس" تعتبر أن "الدين أفيون الشعوب" وبالتالي خلت جميع النصوص والوثائق واللوائح الصادرة عن مختلف المؤتمرات إلى أي إشارة للمسألة الدينية إلا في حدود إدانة ما تسميه تلك الوثائق التيار الطلابي أو الرجعي نسبة إلى الاتجاه الإسلامي (جاء في مقال بعنوان "رسالة في نبذ الفكر الظلامي ونصرة الديمقراطية والتقدم" لنائب الأمين العام للاتحاد العام لطلبة تونس/ مؤتمر التصحيح الطالب "علي الفلاح" نشرت في نشرية **الطالب التونسي** عدد صادر في شهر فيفري 2007 ما يلي:.... إني إذ أتوجه إليكم بهذه المراسلة للتنبيه بخطورة انتشار الفكر السلفي الظلامي بينكم..الخ"،

".. تكرر في الآونة الأخيرة الاعتداء بالعنف على مناضلات ومناضلي الاتحاد الحركة الطلابية بكلية للعلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس من قبل ثلة من الطلبة اختاروا التستر بالدين لنشر أفكارهم الظلامية والرجعية المتخلفة،

خدمة لمصالح سياسية معادية للقيم الجامعية والمدنية...الخ.) وهو خطاب ظهر بكثافة طيلة عشرية السبعينات والثمانينات من القرن الماضي مع انتشار حركة الاتجاه الإسلامي التي عرفت لاحقا بالنهضة ، في أروقة الجامعة وعاد إلى البروز بالرغم من غياب تلك الحركة على الفضاءات الجامعية منذ مطلع التسعينات تاريخ الصراع العنيف بين تلك الحركة والسلطة.

إلا أن اللافت للانتباه في تجربة الاتحاد العام لطلبة تونس مع الدين عموما هو ربط تلك المسألة بصراعه مع الطلبة الإسلاميين ومنظمتهم النقابية التي أنشأت سنة 1985 دون الأخذ بعين الاعتبار المكانة التي يحتلها الإسلام في الوعي الطلابي باعتباره جزءا من شخصيتهم ومن هويتهم هذا ناهيك أن الاتحاد العام لطلبة تونس وكافة المنتمين إليه لا يمثلون إلا أقلية مقارنة بعموم الطلبة وهو ما يقتضي طرح السؤال حول مصداقية تمثيلية الاتحاد لأولئك الطلاب الذين باتوا يعدون بمئات الآلاف بعد أن كان عددهم لا يتجاوز عدة مئات.

2- الاتحاد العام التونسي للطلبة :

تعتبر تجربة الاتحاد العام التونسي للطلبة تجربة قصيرة لم تتجاوز الست سنوات. الفكرة وليدة منابر الاتجاه الإسلامي حركة النهضة لاحقا" وهياكله وتنظيماته. فكرة قديمة فحواها إنشاء منظمة طلابية نقابية جديدة والقطع مع المنظمة النقابية المعطلة عن العمل منذ سنة 1971 تاريخ تعليق المؤتمر 18 للاتحاد العام لطلبة تونس. التأسيس شعار أصبح قابلا للتحقيق لما تحولت الحركة الإسلامية من موقع البحث عن موقع داخل أروقة الجامعة إلى تشكيل قوة لا يستهان بها قادرة على مقارعة التيارات التاريخية في الحركة الطلابية الدستورية ثم اليسارية الماركسية ثم القومية العربية. إن فكرة إنجاز المؤتمر 18 بالتالي إحياء مسيرة الاتحاد العام لطلبة تونس فكرة متروكة لأصحابها بسبب الإرث الدستوري لذلك الاتحاد وما نتج عنه من فقدان الشرعية كما وصفته إحدى الدراسات "إن تاريخ الحركة الطلابية يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الاتحاد لم يستمد في يوم من الأيام من تاريخه شرعية تواجده من الجماهير بقدر ما استمدها من حزب

الدستور وأسياده الاستعماريين مما جعل كل مؤتمراته لاغية ولا شرعية بالنسبة للحركة الطلابية وليس مؤتمر قربة 1971 فقط..." (انظر "مشروع رؤية في المسألة النقابية يقدمها الاتجاه الإسلامي في الحركة الطلابية" دراسة غير منشورة ص 33.). لقد حسم الموقف داخل حركة الاتجاه الإسلامي ولتحويله إلى شرعية مستمدة من الطلاب عقد طلبة الحركة الإسلامية تجمعا يوم 15 مارس 1985 بكلية الحقوق بتونس حضره 16 ألف طالب بما نسبته 53٪ من مجموع الطلبة الدارسين بمختلف الجامعات التونسية آنذاك حسب مصادر المنظمة النقابية المحدثة طالبوا بعقد مؤتمر عام لحسم الخلاف النقابي (مطوية بعنوان "الاتحاد العام التونسي للطلبة في سطور اختزال التجربة والانطلاق نحو المستقبل" فقرة بعنوان محطات مضيئة). انعقد ذلك المؤتمر بتاريخ 18- 19 أفريل 1985 بكلية العلوم بتونس وانبثق عنه الاتحاد العام التونسي للطلبة المنظمة الطلابية التي حسم الموقف لصالح انبعاثها من قبل أغلبية المؤتمرين ونسبتهم 185 مقابل 25 صوت وقد حسم ذلك الأمر عن طريق استفتاء أجري في بداية أشغال المؤتمر التأسيسي لتلك المنظمة ("الاتحاد العام التونسي للطلبة النشأة والمسيرة"، مخطوط من أربع صفحات بدون تاريخ انظر ص 2). جاء في تعريف الاتحاد في الفصل الأول من قانونه الداخلي :" الاتحاد العام التونسي للطلبة منظمة شبابية طلابية ديمقراطية تعمل باستقلالية عن كل التنظيمات السياسية وتستمد شرعيتها من إرادة قواعدها الذين لهم وحدهم حق تحديد برامجها وتوجهاتها ومواقفها". لقد عقد الاتحاد ما بين تاريخ تأسيسه سنة 1985 وحله سنة 1991 أربع مؤتمرات. فبالإضافة للمؤتمر التأسيسي، انعقد المؤتمر الوطني الثاني بكليتي العلوم والطب بتونس في 17- 18 ديسمبر 1986، المؤتمر الوطني الثالث بكلية الحقوق بتونس في 20- 23 جانفي 1989 لتنتهي سلسلة المؤتمرات القصيرة بانعقاد المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد في 11/30 ، 1 و2 ديسمبر 1990 دون تحديد مكانه (مطوية الاتحاد العام التونسي، نفس الفقرة). وربما يعود ذلك إلى اختيار السرية في نشاطه بعد المصادمات التي بدأت تبرز أولى تجلياتها بين

حركة النهضة والسلطة والتي انتهت بسحب التأشيرة القانونية للاتحاد ومنعه من النشاط.

لقد صادقت الهيئة الإدارية للاتحاد على وثيقة أطلقت عليها تسمية الميثاق الجامعي بتاريخ 1 نوفمبر 1986 وأقرها المؤتمر الثاني للمنظمة النقابية السالف الذكر. تكمن أهمية الوثيقة في كونها مصدرا يمكن اعتماده في معرفة المنظمة الطلابية لمسألة الهوية عامة والدين على وجه الخصوص في ظل غياب ووثائق من نصوص ولوائح وبيانات ودراسات متعلقة بهذا الموضوع. جاء في مقدمة نص الميثاق "...أمام تحديات جسيمة تفرض عليها تحمل مسؤوليتها التاريخية أكثر من أي وقت مضى(المقصود الحركة الطلابية) دفاعا عن حرية شعبنا وكرامته وهويته الثقافية والحضارية.."، "...من أجل الدفاع عن المؤسسة الجامعية ورسالتها العلمية والحضارية في إطار النضال الشامل من أجل التحرير الكامل لأمتنا". إن أولى الملاحظات التي تشد الانتباه هو استعمال كلمتي شعبنا وأمتنا في تلك المقاطع وربطها بالهوية الثقافية وبما هو حضاري وهو ما يعطي الانطباع بأن تلك المصطلحات مبهمة إلى حد ما. فلم توضح الوثيقة بعد ما هو الشعب الذي تتحدث عنه وما المقصود بأمتنا هل هي "الأمة التونسية" أم " العربية " أم " الإسلامية". ستبرز بعض التوضيحات في النقطة الثانية من الفصل الأول من الباب الأول المعنون ب "الجامعة وظيفتها وهيكلتها" والتي فيها "تكوين الطالب المثقف الواعي بالمرحلة التي يعيشها مجتمعه ورسالته فيها بما يرسخ الثقة في النفس والانتماء الحضاري العربي الإسلامي". لقد أبرزت تلك التوضيحات انتماء الطالب الحضاري العربي الإسلامي. فالميثاق يقر بوجود حضارة عربية إسلامية تشكل الفضاء الذي يشتغل فيه الاتحاد العام التونسي للطلبة. وعلى تلك الأرضية ستحدد المنظمة النقابية تصوراتها للاختيارات الكبرى التي يجب أن تسود في التعليم العالي. لقد دعا الفصل الأول من الباب الثاني المتعلق بتلك الاختيارات إلى "مجانية التعليم وتعميمه وتعريبه" كما أشار في الفصل الثالث إلى "بناء الشخصية المتوازنة التي تعيش عصرها بهويتها الحضارية المتميزة" ثم يعود في الفصل الرابع من نفس الباب إلى اعتبار التعريب الكامل للتعليم العالي

والبحث العلمي ضرورة وطنية ومطلب شعبي ملح وجب النضال من أجل تحقيقه". لا شك أن الحديث عن الشخصية المتوازنة وربطها بالتعريب يحيل على الطبيعة المرضية للشخصية الوطنية بسبب الازدواجية اللغوية ونزعة الدونية بسبب احتكار التعليم العالي وخاصة في الاختصاصات العلمية من قبل لغة أجنبية هي الفرنسية. ومن ثمة تأتي الدعوة إلى تعريب التعليم كمدخل ضروري لتحقيق التوازن المطلوب. ثم يتدرج الميثاق الجامعي إلى إثارة قضية ثانية لا تقل أهمية على القضية اللغة وهي مسألة المعتقد التي ينصص الفصل الثاني من الباب الثالث عليهما ضمن " حق الطالب في حرية المعتقد والرأي والتعبير". لكنه سرعان ما يعود في الفصل الذي يليه إلى التأكيد على أن "المجاهرة بممارسات تصادم الشعور الديني لعموم الطلبة وتنتهك مقدساتهم وتستفز قيمهم الأخلاقية يتنافى ومبدأ الحرية والمسؤولية". وهذا يعود بنا إلى الصراعات الدامية التي كانت تعرفها الجامعة التونسية طيلة شهر رمضان من كل سنة بين التيارات اليسارية الماركسية التي كانت تدافع عن حقها في الإفطار العلني في ذلك الشهر والاتجاه الإسلامي الذي يعتبر ذلك استفزازا واعتداء على المشاعر الدينية لعموم الطلبة.

إن تناول المسألة الدينية بذلك للغموض والضبابية يعكس رغبة في الاتحاد العام التونسي للطلبة إثبات عدم ارتباطه بالاتجاه الإسلامي كحركة سياسية واستقطاب بعض التيارات الطلابية الأخرى إلى مشروعه الذي هو في حاجة إلى الترسيخ والشرعية(جاء في وثيقة "الاتحاد العام التونسي للطلبة النشأة والمسيرة"، ص 2، وبعد جملة من التحركات انضمت بعض الأطراف إلى مشروع الاتجاه الإسلامي وهم "الطلبة اليساريون المستقلون، النقابيون الديمقراطيون والطلبة المستقلون، يبدو أن تلك المجموعات من خيال الاتجاه الإسلامي نفسه إذ لا وجود لأثر لتلك المجموعات على الساحة الطلابية إبان تأسيس الاتحاد العام التونسي للطلبة في وسط الثمانيات من القرن الماضي). ولكن ذلك لم يكن بالأمر اليسير في مرحلة تاريخية عرفت فيها الحركة الطلابية بانقسامها الشديد والحاد وتعدد الرؤى التي تتقاسمها التيارات الطلابية الرئيسية الثلاثة وهي التيار اليساري

الماركسي الذي بتجاذبه فصيلان رئيسيان هما الوطنيون الديمقراطيون واتحاد الشباب الشيوعي، التيار القومي العربي الذي ينقسم إلى الطلبة العرب التقدميون الوحدويون (فصيل ناصري) والطليعة الطلابية العربية (فصيل بعثي) والتيار الإسلامي الذي يتمحور حول الاتجاه الإسلامي (النهضة) بالإضافة إلى وجود مجموعات إسلامية صغيرة مثل حزب التحرير الإسلامي والإسلاميون التقدميون (الصيداوي ر. .1990: 15).

خاتمة :

لقد تميزت العلاقة بين الحركتين الاجتماعيتين التقليديتين بالدين في تونس بنوع من التوتر المستمر والدائم بالنسبة للإتحاد العام لطلبة تونس، توتر ناتج عن هيمنة الاتجاه اللائيكي على خطاب الإتحاد وهو أمر لم يختلف سواء كان ذلك في ظل هيمنة الدستوريين على الإتحاد أو في ظل سيطرة اليساريين لاسيما الماركسيين وهو ما تحول إلى اتفاق على الرغم من الاختلاف في الأيديولوجيا . ولم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للإتحاد العام التونسي للشغل على الرغم من ولادة ذلك التنظيم في الفضاء الزيتوني الفضاء الديني التقليدي وبمشاركة أحد أبرز شيوخه . لكن الأمر المفارق في تجربة المنظمة العمالية هو أن الشرائح المنضوية تحتها هي شرائح متدينة بشكل أو بآخر مما يعطي الشرعية مجددا للسؤال هل أن التنظيمات النقابية تعبر تعبيرا حقيقيا عن منخرطيها أم أنها تفرض عنهم أيديولوجية النخب القائمة عليها ؟

المراجع

- جريدة **النهضة** بتاريخ 1 أوت 1947
- ضيف الله (محمد)، (ب س1) "بين التجاذب والتنافر : الزيتونة والاتحاد العام التونسي للشغل من أواسط الأربعينات إلى أواسط الخمسينات" ضمن حول الزيتونة، ص 247.
- جريدة **النهضة** بتاريخ 1ماي 1946
- الصيداوي (رياض)، (1990) "التيارات السياسية بالجامعة من هي وماذا تريد" جريدة الموقف بتاريخ 29 مارس ص 15.
- ضيف الله (محمد)، (ب س2) "الطلبة والدين في تونس في الستينات"، دراسة غير منشورة ص3.

- بن يوسف (عادل)، (1933)"قراءة في مواقف الطلبة التونسيون بفرنسا من بعض القضايا الوطنية في مطلع الثلاثينات (التجنيس، والمؤتمر الأفخارستي والزواج المختلط)"، مجلة روافد العدد 9 المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بتونس 1999- 2000.
- تقرير جمعية شمال إفريقيا بباريس سنة ، مطبعة الاتحاد تونس 1934، ص 111.114.
- Mizouri (Laroussi), "Mariage Mixte , Religion , jurisprudence : cas de la Tunisie" in Revue d'histoire maghrébine n° 91-92- Mai 1998, p. 356.